۳

الفوائد الضيائية
في حل مشكلات الكافية
المعروف بشرح الجامي

۱

وزد الصوم

كمل بن اعمل افعل

فعل بن عبادة

و لله جعفر بن رزق بن بنداد

الحمد لوليه تختص بهذه القوة ثم بيان لمن الاولى فيمن اتم اللام اسم آن لام التعريف

اذا دخلت على كلمة ... فاما ان يكون للعقد ... الاشارة الى ... للعموم التى ... وذلك لام ...

[illegible]

والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف
والصوت ولم يوضع له لفظ وانما عبر وا عنه باستعار لفظ المنفصل
له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ وكان لفظ حكما لا حقيقة
والمحذوف لفظ حقيقه لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان
وكلمات الله تع داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به لا انسان وعلى هذا القياس
كلمات الملائكه والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والاشارات
والنصب داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد زايد يخرجها انما قال لفظ
ولم يقل لفظه لانه لم يقصد الوحدة والمطابقه غير لازمة لعدم الاشتقاق
مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شي لشي بحيث متى اطلق الشي
الاول فهم منه الشي الثاني قيل يخرج منه وضع الحرف حيث لا يفهم منه معناه متى
اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق
الحرف بلا ضم ضميمه غير صحيح ولا بعد ان يقع المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها
اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زايد لمعنى
المعنى ما يقصد لشي فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول
او مخفف معني اسم مفعول كمحي ولما كان المعنى ماخوذ في الوضع فذكر المعنى بعد
على تجريد فيخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بهما وضع وتخصيص

اصلا

اصلا وبقيت حروف الهجا الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله
لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء
بعض اخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من
ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفرده بازاء الالفاظ
المركبة كلفظ الخبر والجملة فكيف يكون موضوعا للمفرد قلنا هذه الالفاظ وان
كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازاء
مفرده وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ اخر
مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف
والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير الراجعة
الى الالفاظ المخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له
خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو مجرور على صفة
لمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع لمعنى
المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد و
التركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب تجوز اما ارتكب في مثل قتل قتيلا او نوع على انه
صفة اللفظ ومعناه ح ما لا يدل جزءه على جزء معناه ولا بد من بيان نكته في ايراد
احد الوصفين جملة فعليه والاخر مفردا او كان النكته فيه التنبيه على تقدم الو

على الافراد حيث اتى بصيغة المضى بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعد رسم

الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام بمعنى

صحة ان الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان

وهذا القدر كان لصحة الحالية وقيل الاول فان الاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية

او غير كلامية فيخرج بعض حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصرى وامثالها ما يدل

جزء لفظ منه على معنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد

ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف

بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل

في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج

فانه لا يقال له لفظة واحدة ويبقى مثل الرجل وقائمة وبصرى مما يعد لشدة الامتزاج

لفظة واحدة داخلا فيه فالحد بقيد الافراد ولولا خروجه بتركه لكان انسب كما عرفت

واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر فمتى تحقق

الوضع تحقق الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب

لكن الدلالة لا يستلزم الوضع لامكان ان تكون الدلالة بالعقل كدلالة لفظ دير المسموع

من وراء جدار على وجود اللافظ وان يكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد

ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما وقع في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف

اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة ومنحصرة فيها لا لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة

لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس

الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام الكلمة

الاخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل تدل

على معنى يحتاج في الدلالة عليه انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية

وسيجيء التحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا

يدل على معنى في نفسها الحرف لمن دل فانهما تحتاجان في الدلالة على معنيهما اعني

الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة

وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو طرف اي جانب مقابل الاسم

والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما سيجيء والقسم الاول وهو ما تدل

على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم

عنها باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم

ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلاثة ايضا ومقارنا له او من صفتها ان لا يقترن

ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلاثة الاسم ماخوذ من السمو وهو

العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل

من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل مقترن

بلحد الازمنة الثلاثة الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذالك

اي بوجه حصر الكلمة في اقسام الثلاثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام الثلاثة

وذالك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل يحتاج

الى انضمام كلمة اخرى اليها والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلاثة

فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلاثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال

الفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن

الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع الافراد

مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد هنا الا المعرف الجامع المانع ولله در

حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذالك

ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبايع الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا

كان او كثيرا وفي الاصطلاح اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة

او حكما بان يكون كل واحد منهما في ضمنه للتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن

اسم مفعول هو كل واحد من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا

بسبب الاسناد احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى والاسناد نسبة احدى

الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى

بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة يصح السكوت عليها فقوله لفظ يتناول

المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن كلمتين خرجت المهملات

والمفردات والمركبات الكلامية وبقيد تضمن كلمتين خرجت المهملات

وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت

المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند او انشائية

مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى

منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم

من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام

ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات لكنها في حكم الكلمة المفردة

اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان

المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان الكلام المتن

ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما مجموعه كلام كلام صاحب المفصل حيث

قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه

صريح في ان الكلام هو ضربت والتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل

وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذالك

فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته

ومن جعله اخص من الجملة قيده بذالك فيصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا

او اوصلناه خلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد المقصود لذاته وح يكون

الكلام عند المص اخص من الجملة ولا يتاتى اى لا يحصل ذلك التاتى الكلام الا في

ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه

وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين

الاقسام الثلثة يرتقى الى ستة اقسام ثلثة منها من جنس واحد اسم

واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من جنس اسم وفعل اسم وحرف وفعل

وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من

مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او في اسم وفعل واما الا

الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل وفي

الفعل والحرف المسند اليه مفقود وان كان مسند في الاسم والحرف احدهما مفقود

فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسند اليه فالمسند

مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو او نيل اه فلم يكن من تركيب الحرف والا

بل من تركيب الفعل والاسم الذى هو المنوى في ادعو الاسم ما دل اى كلمة

دلت على معنى كائن في نفسه اى في نفس ما دل يعنى الكلمة فتذكير الضمير بناء

على لفظ الموصول قال المص في شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في

نفسه يرجع الى معنى اى ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في

نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اى لا

باعتبار

باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اى حاصل في غيره

اى باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض

المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره

كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم عليه

وبه ومعقول هو مدرك تبعا آلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا

اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته

ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار

مدلول لفظ الابتداء فقط لا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه

ليدل على متعلقه هذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى

كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير

والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية

ولا يصلح ان يكون محكوما عليه او به ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه

ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء

موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة

المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك

المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية

ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا يستقل

١١

بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليها اذ لا بد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا

ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا يتعقل الا بذكر متعلقاتها

لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى في غيرها

واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة

المعنى في نفس الكلمة ولا التباس عليه ان المراد هو استقلاله بالمفهومية في هذا الكتاب

الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ماء الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا

هو الظاهر ويكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل

ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة اتصاف كلا المعنيين ولكن عبارة الفصل في المعنى لا خير

وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعله مسبوقتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس

الكلمة ولهذا جزم المصنف هنالك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه

لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وقدام

وخلف وغير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة

وحدانها لكنها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما

جرت العادة واستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لان

الغرض من وضعها لم يكن الفهم هذه الخصوصيات لا لاجل الفهم اصل المعنى

فهي دالة على معانيها المعتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا الم

فلما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار المعنى التضمني اعني الحدث وكان ذلك

قوله لاحد الازمنة الثلاثة اشارة الى ان الباء اذا دخلت على الاقتران يكفي في دلالة الاقتران المعتبر في حد الاسم والمثبت في حد الفعل هو الاقتران عند فهم ذلك المعنى من لفظه اقترانه بها الا يخرج من حد الاسم مثل الغد ... في ذكر ... اي ...

المعنى مقترنا مع الازمنة في الفهم عن لفظ الفعل لخرجيته بقوله غير مقترن باحد الازمنة

الثلاثة اي غير مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الدال عليه

فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية

الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع فتدخل فيه اسماء الافعال كلها

جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيها صريحا نحو رويد

فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن

قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو او عن الظرف او الجار والمجرور نحو

امامك زيدا وعليك زيدا فليس لشيء منها الدلالة على احد الازمنة بحسب الوضع

الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به

بحسب الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال لا

يدل على زمان معين من الازمنة الثلاثة تفيد الدلالة على احد معين انضم

في ضمنها اذ لا يقدح في الدلالة على الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة

المعين ارادة ما سواه وان الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم

ابتدأ بذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه منها الصيغة

جمع الكثرة على اكثر ما تقدم من التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها ويحتمل خاصة الشيء

حاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده كالكاتب

بالفعل للانسان من خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف فلو قال دخول حرف التعريف

لكن اشتمال اللئيم في مثل قوله صلعم من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض لعدم
شهرته في لخيتان اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان
ادات التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن
واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها
زيدت اللام عليها للفرق بينها وبين الهمزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم
لانه موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل
على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة
لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضماير واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات
وكذلك ساير الخواص المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه
اثر حرف الجر في المجرور به لفظا في المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر
لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه موضوع لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل
الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان يكون على
الاصل بان يختص بما يختص به الاصل اعني الفعل اذ يرد عليه بان تعم الاسم
والفعل ومنها دخول التنوين باقسامها الا تنوين الترنم وسيجي في اخر الكتاب
ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه الا تنوين على وجه يظهر وجه اختصاص ما عدا تنوين
الترنم به وجه اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه وهو الرابع عطف
على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول المذكور في الاول والثاني ما خص بالاول

وكلاهما منتفيان في الاسناد اليه وكذا في الاضافة والمراد بكون الشيء مسندا اليه
وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل
مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير
حرف الجر لا بتلك لفظه وجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف
والتخصيص والتخفيف بها فان فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقع
مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وفيدنا بقيد هذا تاويل المصدر
اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر لكم مختص بالاسم وانما
قيدنا بحرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضافا الى زيد
بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني اي الاصل انه هذا عن المركب
الذي لم يشبه مبني الاصل فهو المعرب وما عداه اي غير المركب والمركب الذي يشبه
مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله نحو زيد
في قام زيد وهولاء في قولك زيد قائم وقام هولاء لان ما ليس مركبا اصلا من
الاسماء المعدودة نحو الف با تا ونحو زيد عمرو بكر لان ما هو مركب مع غيره لكن
لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات
عند المصنف الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني
الاصل اي مبنيا الذي هو الاصل في البناء نحو الماضي والامر بغير اللام والحرف خرج بهذا القيد مثل هولاء في قام هولاء لكونه مشابها للمبني

الاصل كما يجي في باب المثنى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدوده
العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في معرب الذي هو اسم
مفعول من قولك اعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا بالجوا الاعراب على اخر
الكلمة بعد التركيب بل النزاع في المعرب باصطلاح النحاة فالعلامة مجرد الصلاحية
لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو ظاهر كلام الامام عبد القاهر واعتبر
المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه
واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد لان ذلك يقيم لم تعرب
الكلمة وهي معربة انما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من ان
المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو
ان يعرف احوال اواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها
بالسماع منهم فان العارف باحكامها مستغن عن النحو وهاتك
لم يتعلق بها في معرفة اصطلاح النحاة فالمقصود من معرفة المعرب مثلا
ان يعرف انه مما يختلف اخره وكلامهم يجعل اخره مختلفا فيطابق كلامهم
متوقفة على معرفة انه مما يختلف اخره فلو كان معرفته القدمة حاصلة بمعرفة هذه
الاختلاف وتعريفه بها وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف
اخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان نعرفه بما يميز ما عرفه الجمهور
ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعل المصنف حكمه اي من جملة احكام

المعرب

المعرب والاثار المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف اخره اي الحرف الذي
اخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرفا بحرف اخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة
باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان
يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الاخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل
لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب وان ضربت زيدا وانا ضارب زيدا
فان العامل في هذه الصور مختلف يختلف بالاسمية والفعلية والحرفية
مع ان الاخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب على التميز اي يختلف
لفظ اخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلافا لفظا او تقديرا
والاختلاف لفظا كما قال في قولك جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد
كما في قولك جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى وفتيا وبفتى انقلب
الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان
يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت
باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموع فانه قبل اختلاف
العوامل ليس الاختلاف في اخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب
وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع المعرب في هذه الصور
يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف الا في اخر المعرب
لا في المعرب العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل

مع عامل ابتداً او ليس يترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل
قلت هذا حكم اخر من احكام المعرب والاختلاف في حكم اخر فلو لم يدخل الحد الحكمين في الاخر
لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر ههنا فلكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل
غايته الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص الشاملة للاعراب ما اى حركة او حرف
اخر اى اخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اى بتلك الحركة او الحرف حين يراد
بما الموصولة الحركة والحرف لا يلزم العامل والمقتضى ولو ابقيت على عمومها خرجا بسببه
بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب هو السبب القريب والعامل
والمقتضى من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو يا غلامى لانه معرب
على الاختيار المختار لكن اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب ليس من حيث انه هو معرب
بل من حيث انه هو ما قبل ياء المتكلم ولهذا الاعراب جمعا ومنعا الكرم المنازل
ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعانى المعتورة
عليه وكانه اراد هذا المعنى حيث قال فليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد
واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعنى وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام
فانه يعيد عن الفهم غاية فاللام فيه متعلق بقوله المختلف اخره ليدل اى الاختلاف
او ما به الاختلاف على المعانى يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة
اسم الفاعل عليه اى على المعرب على المعرب متعلق بمعتورة على الضم مثل معنى الورود
والاستيلاء يقال اعتوروا الشئ وتعاوروه اذا تداولوه اى اخذه جماعة واحدة

على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولتا المعانى المقتضية
للاعراب المعرب متعاقبة متنافية غير مجتمعة لتضادها ينبغى ان يكون علاماتها
كذلك فوقع بسببها الاختلاف في اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على الشئ
الاعراب يدل على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فلا تنبت ان يكون
الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعرب اذا اوضحه
فان الاعراب يوضح المعانى المقتضية او من اعربت معدته اذا فسدت على
يكون همزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد سمى به لانه يزيل فساد التباس
بعض المعانى ببعض وانواعه اى انواع الاعراب الاسم ثلاثة رفع نصب جر هذه الانواع
الثلاثة بالاعراب والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا
بخلاف الضم والفتح والكسر فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا
وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اى علامة
كون الشئ فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل اعنى المبتدأ والخبر
وغيرها والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اى علامة كون الشئ مضافا اليه
اذا كانت الاضافة بنفسها مصححة الالحاق الى يلو المصدرية اليها
كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان
الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقيل للقليل والنصب خفيف
والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطى الخفيف للكثير والجر بقى للمضاف اليه على الاعراب

قريب المرأة من جانب زوجها لا يضاف الا الى الظاهر وهنوك والهن الشيء المنكر الذي

يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الا

سماء الاربع منقوصات واوية وتبد ذنوك وهو لجون وادي لان لامها اذ

فوه وذو مال وهو لغتين معرب بالواوين اذ اصله فوه وذو مال ذوو وانما اضيف

ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه

الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها

مكبرة اذ مصغرها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك

وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين

القيدين اكتفاء بالامثلة ومضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة

اعلاما اعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة

ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كساير الاسماء المضافة اليها

ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل

اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف

ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة

ومنافرة تامة وانما اختار هذه الاسماء الستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع مثلا

نجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختار هذه الاسماء الستة لمشابهتها

المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين

جعل علامة له العامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم به اي يحصل المعنى المقتضى

من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب في جاءني زيد فزيد جاء عامل اذ

به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رايت زيدا رايت عامل

اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل

اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي

لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن

بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين

من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة فالاصل ان يكون

بالحركات الثلاث في الاحوال الثلاث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع

والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على

الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل

جاءني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني جاءني طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة

وجمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه تقدم على بالضمة

رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر

السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءني مسلمات ورايت مسلمات

ومررت بمسلمات وغير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فان الجر فيه تابع للنصب كما ستعرفه

جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد اخوك وحموك وابوك بكسر الكاف لان

الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيهما من العرب
اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكلتا ولم يذكره لكونه
فرع كلا مضافا اى حال كونه كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه
مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضى الاعراب بالحركات ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف فروعى فيه
كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذى هو الاصل روعى جانب لفظه الذى هو الاصل واعرب
بالحركات التى هى الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان آخره الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو
جاءنى كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذى هو
الفرع روعى جانب معناه الذى هو الفرع واعرب بالحروف التى هى الفرع نحو جاءنى كلاهما ورايت
كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد لكون المثنى اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى المضمر واثنان
وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكنها صورة وعنا صورة التثنية ومعناها
معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجئ جمع
المذكر السالم والمراد به ما يسمى به اصطلاحا فهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه سنين
وارضين مما لم يكن واحده مذكرا الجمع بالواو والنون وما الحق به وهو اولو جمع ذو لا عن
لفظه وعشرون واخواتها اى نظائرها السبع وهى ثلثون الى التسعين وليس عشرون جمع
عشر ولا ثلثون جمع ثلثة والا صح اطلاق عشرين على ثلاثين لانه ثلثة مقادير العشر
واطلاق ثلاثين على التسعة لانها ثلث مقادير الثلاثة وعلى هذا القياس البواقى وانما
هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعيين فى الجمع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا

وانما جعل

وانما جعل الاعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفى آخرهما
حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون
اعرابهما فرعيا لاعرابه كما انهما فرعيه لان الاعراب بالحروف فرع للاعراب بالحركة ولما تجعل
اعرابهما بالحروف وكان وجوه الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلاثة للمثنى وثلاثة للمجموع فلو
جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلاثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها
بقى المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقى المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان
جعلوا الالف علامة الرفع فى المثنى لان الالف الضمير المرفوع للتثنية فى الفعل نحو يضربان وضربا
والواو علامة الرفع فى الجموع لانه الضمير المرفوع للجمع فى الفعل نحو يضربون وضربوا
وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء فى التثنية
لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه فى الجموع لثقل الكسرة وقلة الجموع وحمل النصب على الجر
لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة فى الكلام ولما فرغ من تقسيم
الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما شرع فى بيان مواضع اختلافه الاعراب اللفظى والتقديرى
اللذين اشير الى التقسيم اليهما فيما سبق ولما كان التقدير اقل اشار اليه اولا ثم بين ان
اللفظى ما عداه فالتقدير اى التقدير الاعرابى فيما اى فى الاسم المعرب الذى
تعذر الاعراب فيه اى امتنع ظهوره فى لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذى هو
محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما فى اسم المعرب بالحركة الذى فى آخره الف مقصورة
سواء كانت موجودة فى اللفظ كالعصى بلام التعريف او محذوفة بالتقاء

الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب
بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة لمناسبة قبل
دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة لاخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فما ذهب
اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضية مطلقا اي في احوال الثلاثة
يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير
مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب بما تعذر او في الاسم الذي استثقل
ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهورها
على اللسان ثقيلا كما في الاسم الذي في اخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت تحذف وتثبت لالتقاء الساكنين
كقاض او غير تحذف كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر فحالة النصب لاستثقال
الكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب لا يختص
بكونه في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحرف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب المتعذر فانه مختص
بالاعراب بالحركة فلا يجري تقدير الاعراب في نحو مسلمي الا في حالة الرفع فقط دون النصب والجر
نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي لسقوط النون بالاضافة واجتمع الواو والياء والسابق ساكن
فقلبت الواو ياء وادغم الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ
فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء
عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحرف تقديريا في احوال الثلاثة
في مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما اسقط حروف

الاعراب من اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب الا ظاهرا بل صار تقديريا وانما
اللفظي اي الاعراب الذي الملفوظ به فما عدا ذلك يعني ما عدا ما ذكر فيما تعذر فيه الاعراب او استثقل
ولما ذكر في تقسيم المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف معرفته بمعرفة
المنصرف فناسب الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال
غير المنصرف ما اي اسم موجود فيه علتان مؤثرتان باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه
اثر اسيجي ذكره من علل التسعة او علة واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة
مقامهما اي مقام هاتين العلتين بان توجد هاتين هاتان وهي اي العلل التسع
مجموع ما في هذا البيتين من امور التسعة لا كل واحد منها حتى يقال لا يصح الحكم
على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف وتانيث
معرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدل في عطف هاتين العلتين من الواو اي بالتجرد
المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الف تعريبه ووزن فعل وهذا القول
فقوله زائدة منصوب على انه حال لان المعنى وثم النون من الكلمة حال كونها
زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المتقدم
عليه ولا يخفى انه لا يفهم عن هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة
ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله
زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما
في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا

كما اذا قلت جاء زيد راكبا من قبله اخوه فانه انما يدل على اشتراكهما في وصف
الركوب وتقدم احدهما عليه في الوصف وقوله هذا القول تقريب يعني ان ذكر
العلل بعنوان النظم تقريب لها للحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد
من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان هنا
او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب في عددها خلاف نقم بعضهم انه لتسعة وقال
بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو صواب من
الخلاف ثم ابتدء بذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال عمر مثال
للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ابواب
الترتيب مثال للعرف بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم
مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال
للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمها اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه
من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامها ان لا كسر ولا تنوين وذلك لان
لكل علة فرعية فانا نعلم ان الاسم علتان فصار فيه فرعيتان فتشبه الفعل من ان له فرعيتين بالنسبة
الى الاسم احدهما اشتقاقه الى الفاعل والاخرى اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو
الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول
عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع
التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا

يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون المزيدتين
فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن
المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا الوزن الاصل ويجوز اي لا يمتنع
سواء كان ضروريا او غير ضروري تاصرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه
لا جعله منصرفا حقيقة لان غير المنصرف عند القوم ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال
الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي
والتغير في صرفه راجع الى الحكم للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او رعاية قافيته فانه اذا وقع
غير المنصرف في الشعر كثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرج عن الوزن او انزحاف يخرجه عن
السلاسة اما الاول فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع
فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين ليستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه
عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس
بضروري فكيف يشتمل قوله للضرورة قلت الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن لازم
عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكقوله وسلام على خير
الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رؤوف من
يسمى باحمد فانه لو قال باحمد بفتح الدال لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية لان حرف
الروي في ساير الابيات الدال المكسورة والتناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف والتناسب
ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر

ثم عندهم وان لم يحصل الحث الفرق مثل سلاسلا واغلالا في سلاسلا للتناسب المنصرف
الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال الجمع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي
للتناسب وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان
مكررتان فانها قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكررها احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع
فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب واساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد
والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الف
المقصورة والممدودة اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها
اصلا فلا يقال حبل ولا حمر فيجعل لزومهما في الكلمة بمنزلة تانيث اخر بخلاف التانيث
بالتاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانما هي فارقة بين المذكر
والمؤنث ولو تخلو عن اللزوم لها العارض كالعلمية مثلا لم يقو لقوة اللزوم الوضعي فالعدل
مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا وخروجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته
الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى
عليك ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فبالاضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت
المشتقات كلها او عن المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية والتغيير
انما تقع في الصيغة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز
مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيها وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله
في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى لا بجعل التغيير مقارنتها في كونها غير داخلة

تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحتهما فخرجت عنه المغيرات القياسية واما
المغيرات الشاذة فلا نسلم انها خارجة عما هو عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل
اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست خارجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا
وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس
من غير ان يعتبر جمعهما اولا الى اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض
الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود منه تميزه
على بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود هاهنا تميز العدل عن سائر العلل لا عن كل
ما عداه فحينئذ حصل بتعريفه هذا التميز فلا باس بكونه اعم منه فلا حاجة في
تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث
ومثلث واخر وجمع وعمر وزفر غير منصرفة ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية
احتاجوا الى اعتبار سبب اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها الا انهم تنبهوا العدل
فيما علم من هذه الامثلة فجعلوها غير المنصرف للعدل بسبب اخر ولكن لابد في اعتبار
العدل من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك
الاصل لانه لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد
دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل
عليه غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل وانحصار العدل الى

التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار خروج
المعدول عن ذلك الاصل لتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف ففي هذا قوله تحقيقا
معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل اصالتها
ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل فيه اذا كان المعنى مكررا ان يكون اللفظ ايضا مكررا
كما في جاءني القوم ثلاثة ثلاثة فعلم قطعا ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلاثة ثلاثة وكذا احاد
في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر
خلاف والصواب مجيئها والسماع في ثلث ومثلث وامثالهما العدل والوصف لان
الوصفية العرضية التي كانت في ثلاثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارهما فيهما وضعا
واخر جمع اخرى مونث آخر واخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى
غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها
علم انه معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الاخر وقال بعضهم هو
معدول عما ذكر معه من اي آخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التعريف
او البناء اذا حذف المضاف اليه نحو قبل وبعد يوم ويومئذ وليس في آخر شيء من ذلك فتعين
ان يكون معدولا عن احد الامرين وجمع جمع جمعاء مونث اجمع وكذلك كتع وبصع
وقياس فعلاء ان كان صفة ان يجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما فهو ان يجمع
على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات

فاذا اعتبر اخراجها

فاذا اعتبر خروجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي
والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي جمع واخواتها
احد السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرناه لا يرد الجموع الثانية
كانيب وانيس فانه لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما وهو انياب واناس اذ
لو اعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة
للاسم المخرج ليلزم من نفي لفظهما الشذوذ في ان يحكم فيهما بالشذوذ ومن
هذا تبين الفرق بين شذوذ والعدول او تقديرا اي خروجا كائنا عن اصل مقدر
مفروض يكن الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا
غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار
العدل على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما
عامر وزافر فعدل منهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة عن قاطمة واراد به كل ما
هو على وزن فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم
اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الراء في اعلام المؤنثة مثل حضار وظفار
ووبار فانها مبنية وليس فيها الا سببا العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء
فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبروا فيها العدل لتحصيل سبب البناء
اعتبروا فيما عداها فجعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج
اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه
انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا لم يقل كعمر وباب قطام

ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدره فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف
وانما قال في بني تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم
فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل
فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على مبهم ماخوذ
مع بعض صفاته سواء كانت هذه الدلالة بحسب اصل الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات مبهم
مع بعض معانيها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من
العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع فلا وصفية بل قد تعرض الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما جرى
على النسوة التي هي من قبيل المعدود لا الاعداد علم ان معنا مررت بنسوة موصوفة بالاربعة
وهنا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا الاصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف ان يكون وصفا
في الاصل الذي هو الوضع بان يكون موضوعا على الوصفية لان تعرض الوصفية بعد الوضع في الاستعمال
بل على الوصفية الاصلية او زالت عنه تلك الصفة بالتجرد عن سببية منع الصرف الغلبة
اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى
قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في
الحية السود بحيث لا يحتاج في الفهم الى قرينة فتلك الصفة المذكورة من اشتراط
اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية الاربع في قولهم
مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صار اسمين
للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما
للقيد من الحديد لانه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت من

لكنهما بحسب

لكنهما بحسب اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية
فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما استعمالها
في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها الوزن الفعل والوصف الاصلي
والحال وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الفعوة
التي هي الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه
من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اي الطائر ذي خيلان على زعم وصفيته
لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم
الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا
لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التانيث اللفظي
الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا اشتراط له شرط اي شرط التانيث في سببية
منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث لتحصيل التانيث لان بالتاءات
الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان
كل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك
اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها
في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه
ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط

وجوب تأثير التأنيث المعنوي في منع الصرف احد امور الثلثة زيادة على الثلثة
اي زيادة حروف الكلمة على الثلثة مثل زينب وتحرك الحرف الاوسط من حروفها
الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تأثير التأنيث
المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة
التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تأثيره وثقل الا
ولى ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه
نظرا الى انتفاء شرط تحتم تأثير التأنيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز
علم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب علما المؤنث طرفا في النار وماه
وجور علمين للبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتأنيث المعنوي
مع شرط تحتم تأثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتأنيث
المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة واما سقر فللعلمية
والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه و
جور فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو العجمة فان سمي به
اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة
لان حرف الرابع في حكم تاء التأنيث قائم مقامها فقدم وهو مؤنث
معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان تاء

علما للمؤنث

التأنيث الاصلي زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية
وحدها لا يمتنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه
الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع صرفها لانه وان زال التأنيث بعلمية المذكر فالحرف
الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير
فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان حرف
الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل ممتنع صرفه للعلمية والتأنيث الحكمي والمعرفة
اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تأثيرها شرطها
في منع الصرف ان تكون علمية اي ان يكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون ياؤه
مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه على ان يكون الياء للنسبة و
انما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع
الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجيء فلا
يتصور كونه سبب المنع الصرف فلا يبقى الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سبب المنع الصرف
والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من
فرعية العلمية للعلم والعجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتأثيرها في منع الصرف
شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون
متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجمية

الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جلس بمعنى الجيد
سمي به احد الرواة القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما
في العجم في التقدير وانما جعلت العلمية شرطا لئلا يتصرف فيه العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم
فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه
لعدم علميته في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او زيادة على
الثلاثة اي ثلاثة احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر
الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المص لان العجمة
سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الوسط فيها واما التانيث
فان له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الوسط
وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبر العجمة في ماه وجور مع سكون الوسط فيما سبق فلم لم تعتبر
هيهنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اخرين لئلا يقاوم سكون
الوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب اخر اعتبارها سببا بنفسها
بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط
الثاني فيهما اما في شتر فلتحرك الاوسط واما في ابراهيم فالزيادة على ثلاثة احرف وانما خص التفريع
بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم
انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجود

وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء ممتنعة الصرف الا اسماء محمد وشعيب
وصالح وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه
قرنه معه ويؤيده ما نقل ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك
فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب واحد
قائم مقام السببين شرطه اي شرط قيامه مقام السببين صيغة منتهى الجموع
وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان
متحركان او ثلاثة احرف اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير
اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين
تكسيرا فانتهى تكسيرها الى هذه الصيغة واما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة
فيجوز ان يجمع جمع السلامة كالجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع
صاحبة على صواحبات وانما اشترطت بذلك لتكون صيغة مصونة عن
قبول التغير فتاثر بغير هاء منقلبة عن تاء التانيث في حال الوقف والمراد
بها تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه في حال الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فاره
وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء لكانت على زنة المفرد فكما
فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فتدخل في جمعيته فنحو
ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المآل وانما

الجمع مدائن وهو لفظا خود بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء
فعلم مما سنوان منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون
بهاء فاما ما كان بغير هاء فممتنع الصرف لوجود شرط تأثيرها كما تقدم مثال ما بعد الالف
حرفان متحركان ومصابيح مثال ما بعد الالف ثلثة اوسطها ساكن اما نحو فرازنة
وامثالها مما بنى على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تأثير الجمعية وهو
كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم
جنس للضبع يطلق على الواحدة الكثيرة كما ان اسامة علم جنس لاسد فلا جمعية فيه وصيغة
منتهى الجموع لسبب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف
تقرير الجواب عن حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا لجمعية الحالية بل الجمعية الاصلية
لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمى به الضبع مبالغة عظم
بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفها هو الجمعية الاصلية
فان قلت كلاهما جزء منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان قيل العلمية والتأنيث لان
الضبع هي انثى الضباع قلنا العلمية غير مؤثرة فيه ولا الكلام بعد التنكير منصرفا والتأنيث
غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف بالتنبيه على اعتبار الجمعية
الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان
الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضية غير معتبرة ولكن الامر ليس كذلك

اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد
نقضت من الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او
في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال
ولا في الاصل واجاب عنه بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم ينصرف وهو الاكثر
في موارد استعماله فيرد فيه الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه
انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل لكنه حمل في منع الصرف على موازنه اي
على ما يوازنه من الجموع المعتبرة كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن وهو
وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون
حقيقة او حكما فيبنى هذه الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب اخر على الاسباب
التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد
والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا فرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قواعدهم ان هذا الوزن
بدون الجمعية لم يمنع الصرف فقدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة وكانه سمى كل قطعة
من سراويل سروالة تقديرا ثم جمعت سروالة على سراويل واذا عرفت اي سراويل لعدم محقق
جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع لتبادر الى
التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على فواعل بالياء كان واردا كالجواري والدواعي
رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه

وادخال التنوين عليه بقوله جاءني جوارٍ ومررت بجوارٍ كما تقول جاءني قاضٍ ومررت بقاضٍ واما في حالة النصب
فالياء متحركة مفتوحة نحو رأيت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية
مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه وذهب بعضهم الى ان الاسم
منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف
الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوارٍ في قولك جاءني جوارٍ جواريٌ بالضم والتنوين بناءً
على ان الاصل في الاسماء الصرف ويبنى الاعلال على ما هو الاصل ثم سقط الضمة للثقل
والياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ على سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع
فهو بعد الاعلال اسم منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال لكن ذهب بعضهم
على انه بعد الاعلال غير منصرف لان الجمعية مع صيغة منتهى الجموع قد لان المحذوف بمنزلة
المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط
تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذه العبارتين حالة
الجر بلا اتفاق في لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب نقل ذلك عن يونس
نقل عن ابن خروف وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ تكون الياء مفتوحة
في حالة الجر والفتح خفيفة فما وقع فيه الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جوارٍ جواري بالضم بلا
تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقط الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ
وعلى هذه اللغة الاعلال الا في حالة واحدة بخلاف لغة المشهور فانه فيه الاعلال في حالتي

كما عرفت التركيب وهو صيرورة الكلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء
فلا يرد النجم ولصيرورة عليين شرط العلمية ليامن ان لا يحصل به قوة فيتقوى بها في منع
الصرف وان لا يكون مضافا فلان الاضافة مخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه ويكشف عن
في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف ولا اسنادا لان الاعلام المشتملة على الاسناد
من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها افيد في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل
العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة او الطرف اليها ابقتهم
يمكن ان يعرف تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف
الذي من احكام المعربات فان قلت كان على المص ان يقول ولا يكون الجزء الثاني من التركيب صوتا
ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر
على ان قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انها من قبيل المبنيات واما الاعلام
المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءها اصلا ولذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك
فانه علم البلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما
واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او عددية الالف والنون
المعدودة من اسباب منع الصرف سيما في نحو زيد بن لانهما من الحروف الزائدة وسبعان
مضارعتان ايضا لمضارعتهما الفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة
خلاف في ان سببيتها لمنع الصرف اما لكونهما من زوائد نبى وعنهما الزائد عليه

هرکه بدو مترادف اند در وصف منحصر است که انتفاء فعلانه بود

بر مذهب کسی که وجود فعلاء شرط است انتفاء فعلانه بود

مشابهتهما لالفی التانیث والاصح هو القول الثانی انهما اذا کانا فی اسم
بنی علی ما یقابل الصفة بان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا یدل علی ذات ما
لوحظ معها معنی من المعانی کرجل وفرس او یدل کاحمر وضارب ومضروب والاول
لیسمی اسما والثانی صفة والمراد بالاسم المذکور هیهنا هو هذا المعنی لا الاسم الشامل للاسم
والصفة فشرطه ای الالف والنون الزائدتان فی منعهما من الصرف ولافراد الضمیر باعتبار
انهما سبب واحد او من حیث الاسم فی امتناعه من الصرف العلمیة تحقیقا للزوم زیادتهما
او لیمتنع التاء فیتحقق مشابهتهما بالفی التانیث کعمران او کانا فی صفة فانتفاء
فعلانة ای انتفاء الالف والنون فی صفة فشرطه انتفاء فعلانة ای ان کان الالف والنون
فی صفة فشرطه انتفاء فعلانة یعنی امتناع دخول تاء التانیث علیه لیتحقق مشابهتهما
لالفی التانیث علی خلافهما ولهذا انصرف عریان مع انه صفة لان مؤنثه عریانة
وقیل شرطه وجود فعلی لانه متی کان مؤنثه فعلی لا یکون فعلانة فیتحقق مشابهتهما
لالفی التانیث علی ما علم ومن ثم ای ومن اجل المخالفة فی الشرط اختلف فی رحمن
فی انه غیر منصرف او منصرف فانه لیس له مؤنث لا رحمی ولا رحمانة لانه صفة خاصة
لله تعالی لا یطلق علی غیره تعالی لا علی مذکر ولا علی مؤنث فعلی مذهب من شرطه انتفاء
فعلانة فهو غیر منصرف وعلی مذهب من شرط وجود فعلی فهو منصرف دون سکران فانه لا خلاف
فی منع صرفه لوجود الشرط علی المذهبین لان مؤنثه سکری لا سکرانة دون ندمان فانه

فانه لا خلاف فی صرفه لانتفاء الشرط علی المذهبین لان مؤنثه ندمانة لا ندمی هذا
اذا کان ندمان بمعنی الندیم واما اذا کان بمعنی النادم فهو غیر منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمی
لا ندمانة ووزن الفعل وهو کون الاسم علی وزن یعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا
یکفی فی سببیة منع الصرف بل شرطه فیها احد الامرین اما ان یختص فی اللغة العربیة بالفعل
الفعل بمعنی انه لا یوجد فی الاسم العربی الا منقولا من الفعل کشمر علی صیغة الفعل
الماضی المعلوم من التشمیر فانه نقل من هذه الصیغة وجعل علما للفرس وکذا الکثیرة
لماء وبقم لموضع وخضم لرجل فعال القلب الکلامیة واما نحو بقم اسما لصبغ
معروف وهو العندم وشلم علما للموضع بالشام فهو من الاسماء العجمیة المنقولة الی
العربیة فلا یقدح فی ذلک الاختصاص ومثل ضرب علی البناء للمفعول اذا جعل
علما لشخص فانه ایضا غیر منصرف للعلمیة ووزن الفعل وانما قید بالبناء للمفعول
لانه علی البناء للفاعل غیر مختص [illegible] بالفعل ولم یذهب الی منع الصرف
الا بعض النحاة او یکون غیر مختص لکن یکون فی اوله ای اول وزن الفعل او اول ما کان علی
وزن الفعل زیادة ای زیادة حرف او حرف زاید من حروف اتین کزیادته ای مثل زیادة
حرف او حرف زاید فی اول الفعل غیر قابل ای حال کون وزن الفعل او ما کان علی وزن
الفعل غیر قابل للتاء لانه یخرج الوزن بهذه التاء المتحرکة لاختصاصها بالاسم
عن اوزان الفعل ولو قال غیر قابل للتاء قیاسا بالاعتبار [illegible] امتنع الصرف لاجل

غیر قابل [illegible]

[illegible]

لم يرد عليه انه اذا سمي به رجل كان يجوز ان التاء فيه للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان
تحقق التاء فيها اسود للحية الانثى لا بن باعتبار الوصف الاصلي انه لا احد يمنع من الصرف
بل باعتبار علمية الاسم العارض فيه وذلك اي من اجل انه لم يعدم قبول التاء منع
احمر من الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبول التاء
لاجل مجي يعملة للناقة القوية الى العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم عين
يكون فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بالسبب المحقق او مع شرط سبب آخر واحترز به
عما اجتمع مع الف التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف
فلا تأثير للعلمية اذا نكرتا بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيدا
آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم
لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق لما تبين اي ظهر حين تبين اسباب منع الصرف
شرائطها فيما سبق من انها اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا مع ما هي اي السبب الذي
هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب
والالف والنون الزائدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط
العلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع
مع غيرها هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما
في عمر واحمد وليس شرطا فيهما كما في ثلث واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل

متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها
من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف ولا يكون معا اي لا يوجد شيء من الاسماء الذي فيه
مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا
نكر العلم المذكور فالذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب
هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي
هي العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته لا يبقى فيه سبب
من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هي ليست شرطا فيه من العدل ووزن الفعل هذا
قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسر الميم علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود
العدل فيه فانه من صمت يصمت وقياسه ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول
عن واحد منهما او عن ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر والاوزان التي
تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم يجامع مع وزن الفعل
ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه
واعتبار خروج الفرع عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود السببين في اصمت وراء
العدل وهما العلمية والتانيث المعنوي ثم انه اشار الى الاستدلال مثل او علما اذا نكر
عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله خالف سيبويه الاخفش الاخفش المشهور هو
ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره في القاعدة جعله

اصلا او اسند المخالفة الى الاستاد وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في نحو
احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل
فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف بعد التنكير بالاتفاق
لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من
التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار داخلا في
الاسماء وان كان معه من فلا ينصرف بالاتفاق لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية
اعتبارا للصفة الاصلية انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتبار الوصفية الاصلية او انكر
بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله
غير منصرف للصفة الاصلية وسبب اخر كوزن الفعل والالف والنون الزائدتين فان قلت
كما ان لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب
الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قلنا الباعث على اعتبارها امتناع سود
اذ لم يمنع زوال الوصفية عنهما صارح وفيه نحو لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي
فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والادهم للحية التي فيها
سواد وبياض ففيهما شيء من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد
التنكير لانها قد زالت عنه بالكلية بواسطة العلمية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف
فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق منه الا

سبب واحد هو وزن الفعل او الالف والنون وهذا القول اظهر وسكت بعض عن الوصف الاصلي
بعد التنكير وان كان ابلا لمن يريد بعضه في حال العلمية ايضا فيمنع نحو حاتم من الصرف
للوصف الاصلي والعلمية وانما عند المصنف بقوله ولا يلزم باب حاتم اي سيبويه من اعتبار الوصفية
الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا اعتبارها فيه
مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية
والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منع الصرف من اعتبار
المتضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم
واحد بخلاف ما نحن فيه وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت فيه الوصفية الا
صلية مع سبب اخر كما في اسود وادهم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية
المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية
والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم منه اجتماع متضادين في حكم واحد قلنا
يعتبر احد الضدين بعد زواله مع ضد اخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع
متضادين لكنه شبيه باعتبارهما معا فهو غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير منصرف
باللام اي بدخول لام التعريف عليه او بالاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا
بالكسر اي الكسرة لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح في صورة
ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على حركة البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان

هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لانه
على تقدير انه كان مشابها للفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو خاص من
خواص الاسم اعني اللام او الاضافة فقويت جانب الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف
فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف
والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وبسبب
ضعف مشابهته للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون ما يتبعه وهو الكسر فعاد الكسر الى
حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين
مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زال احديهما كان منصرفا
وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الاخر
زالتا معا كما في ابراهيم وان لم تكن شرطا للسبب الاخر زالت احديهما كما في احمد زالت احديهما
وان لم تكن هناك علمية كما في احمر بقي العلتان على حالهما وهذا القول اشبه ما مر
من المقصد الاول في المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لانه من صفة الاسم وهو مذكر
لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات والذكورات
من الخيل وجمال سبحلات اى ضخام وكالايام الخاليات هو اي المرفوع الذي عليه
المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اى اسم اشتمل على
علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال

باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف
بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او
تقديرا وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو يخرج منه الاعراب الفاعل
اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء فمنه اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل
وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل
ولان عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو
الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق
فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم
حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم يعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل با
لاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد بالجميع حدود
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه
اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة
والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي على
ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد
الى ضميره شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقدمه عليه وجوبا ليخرج
عن المبتدا المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت فقد يجب تقديم الخبر اذا

كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل فالمراد وجوب تقديم نوع من الخبر على نوع
المبتدأ بما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اي اسنادا
واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم
او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واخرج بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم
فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب
من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمص واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل
فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما
اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في
الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل لانه المسند اليه
اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء اخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل
لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي
اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك اي لان الاصل ان يليه يقتضي تقدم الفاعل
على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد
رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذا لا يضر وامتنع ضرب
غلامه زيدا لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا
للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم

جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا في ضرورة الشعر والمراد عدم
جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير لم يرجع الى العدي بل الى المصدر الذي
يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزي واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية
المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفي ضمن الامثلة و
المفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يجيء
يطلق على ما وضع بازاء الشيء انه قرينة عليه فلا يرد عليه ان ذكر الاعراب مستغنى عنه
اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى ومعنوية مثل اكل الكمثرى
يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه
بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله
اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو
ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اي
تقديم الفاعل على المفعول وفي جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما
والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلانه لا انفصال الا فلمنافاة
واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم
والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب بان المفهوم من قولنا ما ضرب زيد الا عمرا انحصار
ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا بشخص اخر والمفهوم من قوله

الا زيد

ما ضرب زيدا الا عمرو وانحصار ضاربية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص
آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما
في صورتي التقديم والتأخير لانها لو تقدم المفعول على الفاعل مع الا نحو ما ضرب الا عمرا
زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلي الا
فلا انقلب الحصر المطلوب ولا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل
قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب
احد احدا الا عمرو زيدا فيفيد انحصار صفة كل منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود
(اي انحصار ضاربية زيد في عمرو وانحصار مضروبية عمرو في زيد)
واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر هاهنا
في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول
نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسط بينهما في صورتي التقديم و
التأخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع
الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعول به اي
يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل نحو ضربك زيد
وجب تأخيره اي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها لئلا
ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل للمنافاة بين الاتصال

للمنافاة الاتصال الانفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل
ايضا ضميرا متصلا فانه يجب ح تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام
قرينة تدل على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في مثل زيد اي فيما كان جوابا لسؤال محقق
لمن قال من قام سائلا عمن يقوم بالقيام فيجوز ان تقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان تقول قام
زيد بذكره [illegible] وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجزئين وتقدير الفعل حذف
احد جزئيها والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول ابن
في مرثية يزيد ابن نهشل ليبك يزيد على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز
ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية
ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه من يذل ويعجز
عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة الاذلاء واخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل
من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق
بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل
به الى تحصيل المال لانه كان يعطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة
على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اي في كل موضع حذف
الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا
بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل زيد

بتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبًا دل عليه استجارك الآخر المفسر باستجارك الاول الثاني وانما وجب حذفه لان تفسيره قائم مقامه يغني عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعًا بالابتدائية لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذف الفعل اي الفعل والفاعل معًا اي الفعل وحده مثل نعم جوابًا لمن قال أقام زيد اي نعم قام زيد فحذف الجملة الفعلية ذكر نعم في مقامه وهذا الحذف جائز لقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كما المفسر قبل من الكلام ستدركه وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان تقدير اي نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقًا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضًا نحو زيد معط ومكرم عمرًا او بكر كريم وشريف ابوه وقصر على الفعل لاصالته في العمل وانما ذكر الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارًا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرًا اي اسمًا ظاهرًا وقع بعدها اي بعد الفعلين او المتقدم عليهما او المتوسط بينهما معمول الفعل الاول اذ هو مختص بالثاني فلا يكون فيه مجال تنازع فيهما فيه انها يحب المعنى بتوجهان اليه ولا يصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فخرج لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل الذي المتصل الواقع بعدهما كما من منفصلا بالفعل الثاني فهو مع كونه متصلا بالفعل لانه لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدها نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عنده هو هو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بد ونه لفساد المعنى لانه

ومعنى تنازع

لانه لا يقتضيه نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد الفاعل المتعلق التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى هذا مذهب الكسائي بقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان فيه معًا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل واحد منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدًا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر اخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرًا وليس هذا قسمًا ثالثًا من التنازع بل هو اجتماع لقسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والاخر مفعوليته ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدًا وانما لم يورد مثالًا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الاخر حصل

ههنا ما يكون طريق قطعهم [illegible] الفاعل فلهذا اخصه بالاسم الظاهر وهذا التنازع

مثال القسم الثالث وذلك يتصوّر على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني
واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا او غير ذلك مما يكون الاسم
الظاهر مرفوعا ويختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز
اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال
الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما
هو مذهب البصريين وبدأ به لانه المذهب المختار لامكان استعماله اضمرت الفاعل
في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل بجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة لشرط التفسير
وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين
اي على وفقه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير
يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف
الفاعل الا اذا سد شيء مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا
عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان فعند
البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء
الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء
الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب
الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول

الاول وان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته اذا اضمرته تقول ضربني واكرمكما
الزيدان ولا يلزم حذف فضلة رعى عند تشريك العاملين او اضماره بعد الظاهر
كما في صورة تاخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو
ورواية المتن عندي مشهور مع عمرو وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكرته
عن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمرته ان استغنى عنه والا اي لم يستغن عنه اظهرته
اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احدهما
اي احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة
وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني
لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا
راجعا الى زيد لتقدمه رتبة وان لم يتقدم صريحا لاحد الفاعل والا الاضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه
على مذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني
مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته
زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار او الحذف كما هو القول الغير المختار
فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف فلا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقا حيث لم يحمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعوله

واضمر المفعول الاول فى حسبهما واظهر المفعول الثانى وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر
منفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى
انه لا يتصور التنازع فى هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثانى اسما كلا
على انفراده ذاتا ما بالانطلاق من غير تعيين ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر
انه لا تنازع بين الفعلين فى المفعول الثانى لان الاول يقتضى مفعولا مفردا والثانى
مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية
اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفانى ولم اطلب
قليل من المال حيث لو لم يتوجه الفعلان اعنى كفانى ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل
من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثانى نصبه بالمفعولية وامرء القيس الذى هو
افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا يقال انما
ذلك الاعمال لضرورة الشعر اجاب المصنف بقوله وقال وقول امرء القيس كفانى ولم اطلب
قليل من المال ليس من التنازع لفساد المعنى على تقديره توجه كل من كفانى ولم اطلب الى قليل
من المال لاستلزامه عدم السعى لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت
طلب الثانى لكل منهما وذلك لانه لو يحمل مدخول النفى شرطا كان او جزاء او معطوفا
على احدهما مثبتا والمنفى من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغى ان يكون مفعول لم اطلب
محذوفا اى لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت الثانى اعنى قوله ولكنما اسعى لمجد

مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالى ح يستقيم المعنى يعنى انا لا اسعى لادنى
معيشة ولا يكفينى قليل من المال ولكننى اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له
مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما
لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ
والخبر لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف
فاعله اى فاعل ذلك المفعول واسند الى المفعول للابسة كونه فاعل الفعل
به واقيم هو اى المفعول مقامه اى مقام الفاعل فى اسناد الفعل او شبهه
وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله فى حذف فاعله واقامته مقام الفاعل
ان كان عامله فعلا ان يغير صيغة الفعل الى فعل اى الماضى المجهول او يفعل اى
المجهول فيتناول مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال
المجهولة الزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثانى من باب علمت لانه مسند مفعولى
الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما
فيلزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف
اعجبنى ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام والمفعول
الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثانى من باب علمت فى كونه مسندا
والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب

بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضُرِب للتاديب والمفعول معه كذلك اى كل من المفعول
له والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثانى والثالث من باب علمت واعلمت فى انهما
لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامة مقام
الفاعل مع الواو التى اصلها العطف وهى دليل الانفصال والفاعل كالجزء من الفعل
ولا بد من الواو فانه لم يعرف كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به فى الكلام مع غيره
من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع الفاعل تعيّن اى المفعول به له اى لوقوعه موقع
الفاعل لشدة شبهه بالفاعل لتوقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه
لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف ساير المفاعيل
فانها ليست بهذه الصفة تقول ضُرِب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة
ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار
الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل
بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه فى داره جار ومجرور شبيه
بالفاعل اقيم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد وان لم يكن اى ان لم يوجد فى الكلام
المفعول به فالجميع اى جميع ما سوى المفعول به سواء فى جواز وقوعها موقع
الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اى الفعل المتعدى الى مفعولين
ثانيهما غير الاول اولى بان يقوم مقام الفاعل من المفعول الثانى لان فيه معنى الفاعلية

بالنسبة

بالنسبة الى الثانى لانه عاطٍ اى آخذ اعطى زيد درهما مع جواز اعطى عمرو درهما
المبتدا والخبر وفى بعض النسخ ومنه اى من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدا
والخبر جمعهما فى فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما
فى العامل المعنوى فالمبتدا هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا
خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا واحترز
به عن الاسم الذى فيه عامل لفظى كاسم ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظى ما يكون مؤثرا
فى المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثانى
قسمى المبتدا الخارج عن هذا القسم فانه لا يكون الا مسندا او الصفة سواء كانت
مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشى الواقعة بعد حرف
النفى كما ولا او الف الاستفهام نحو أقائم وما قائم وعن سيبويه جواز الابتداء
من غير استفهام ونفى مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن
عند الناس منكم فخير مبتدا ونحن فاعله ولو جعل خبرا لنحن لزم الفصل بين افعل
التفضيل ومعموله الذى هو منكم باجنبى وهو غير جايز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا
كالجزء رافعة لظاهر او ما يجرى مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو اراغب
انت عن الهتى واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عايد الى الزيدان
ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدا

وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد فاحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون وما قائمون الزيدون فانه ليس حينئذ الا جائز الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلا سادا مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور احديها اقائمان الزيدان ويتعين ان يكون الزيدان مبتدأ واقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقائمون الزيدون ويتعين ان يكون الزيدون فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد يجوز فيه الامران كما عرفت

والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في المرفوعات الاسم ولا يصدق على يضرب في يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما يقع به الاسناد واحترز به من القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم من المبتدأ ولك ان تقول المراد المسند به الى المبتدأ او يجعل الباء بمعنى الى فقيد المجرد راجعا الى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغايرة للصفة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اي تجرد الاسم من العوامل اللفظية ليسند الى شيء او ليسند اليه شيء فيكون الابتداء

باطسند

عامل

عامل في الابتداء والمبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ عامل في الخبر وقال الاخرون كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الاخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدأ اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم وعلى الخبر لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثم اي من اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار بعود الضمير الى الدار وهو في الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق واذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص بالتخصيص تقل اشتراكها فيقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحين وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وخبره خير ومثل قولك ارجل في الدار في الدار ام امرأة فان المتكلم لهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسئل المخاطب من تعينه فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيما وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل

قولهم شر اهر ذا ناب للتخصيص بما يخص به الفاعل الشبيه به اذ ليستعمل في موضع ما اهر ذا ناب
الا شر وما يختص به الفاعل قبل ذكره هو نحو كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا
قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل
موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر الكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان
لمجي حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان لمجي عدو والمهر لنباح غير معتاد يتشأم به فيكون شرا
لا خيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح القصر
وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لحصول قوي ادرك
العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل للتخصيص بتقديم الخبر لانك اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر
موصوف بصحة استقراره في الدار فهو نحو التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصيصه بالنسبة
الى المتكلم اذ اصل سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال
سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار
صحة الاخبار عن النكرة على فائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه
التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقع كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز
ان يقع رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب لكن الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه
قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع جملة ايضا فقال
قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر القسم الظرفية لعدم رجوعه
الى الفعلية اذ لما كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا يقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في
الجملة الواقعة خبرا من المبتدا من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين

او غيره

او غيره كاللام في نعم الرجل زيد او وضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر
تفسيرا للمبتدا في نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا لقيام قرينة نحو
البر الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه فان قرينة
بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جار
ومجرور فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع مقدر اي مأول بجملة تقدير بعد
فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل
وهم الكوفيون فانه يصير مفردا وجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في
العمل هو الفعل واذا وجب التقدير فالاصل الاصل اولى ووجه الاقل ان الاصل في الخبر الافراد نعم ان الاصل
في المبتدا التقديم وجاز تقديمه ملتزم لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا
مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب ح
تقديمه حفظا للصدارة نحو من ابوك فان من مبتدا مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام
فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبر وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة
الى ان ابوك مبتدا معرفة ومن خبر الواجب تقديمه على المبتدا لتضمنه معنى الاستفهام او كان
اي المبتدا والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدا والاخر
خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح
خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل مني اشتبا او كان الخبر فعلا له اي للمبتدا
احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدا لجواز
قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدا على الخبر في هذه

الصور واما في صور الاول فلما ذكرنا واما في صورة الاخير فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان
الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل
اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما الزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون
يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا من الفاعل فالتبس المبتدأ بالبدل او بالفاعل على هذا التقدير
المبني على قول من يجوز تكون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند اذا تضمن
الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب التحقيق جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اي معنى يجب
صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف
فان قدر الفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة ومعنى
التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتأخيره صدارة ما له صدر
لتصدره في جملته او كان الخبر تقديمه مصحح له اي للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فتقديمه كما عرفت فلو
لخرج المبتدأ نكرة غير مخصوصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له ضمير يجب ان يمتنع معها
تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على عبد الله متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ راجع الى ذلك التعلق
اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اي مثل
التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء
بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ انه فتأخير
تلتبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل
انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد
عن غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا او ذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا

ويستعمل

ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغيره مثل زيد عالم عاقل ولما
يجب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز في هذه الصورة ترك
العطف اولى لان بعض النحاة لا يجوز التعدد بدون العطف ولا يجد ان يقصد المتعدد الجزء ما يكون
بغير عاطف لان المتعدد بالعاطف لا احتمال لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما ارتفع بالعطف
ليس بجميل هو من تمام الخبر هذا الورد في المثال الخبر المتعدد بغير عطف لاجل التعدد لعدم تقتضى
عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او الحكم به فلا يرد عليه نحو
وما بكم من نعمة فمن الله فيتسبب المبتدأ الشرط في سببية للجزاء كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في خبره
علم دخول فيه نظر المجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ
فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخول الفاء فيه بل يجب عدمه وذلك
المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته جملة
فعلية او ظرفية ماولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا
او ظرفا ماولا بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا او في حكم اسم الموصول
المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما وفي حكمها الاسم
المضاف اليها مثل الذي يأتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار هذا
مثال الاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الموصوف بالاسم الموصول المذكور نحو
نحو قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وكل رجل يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف
بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال
للاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم

وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتداء الذى يصح دخول الفاء فيه ما
بالاتفاق عن دخول عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدء والخبر الشرط
والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرطية
والجزاء من قبيل الاخبار ونالت المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقم ليت او لعل الذى
يلقينى اوفى الدار فله درهم فان قيل ما بكان وباب علمت لنص مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص
ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بيان الحروف المشبهة لا مطلق ووجه ذلك
الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اى بليت ولعل
في المنع من دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا يمنع عنه لانها لا يخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية
ويؤيده قوله تع ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل فان قيل قد الحق بعضهم ان
المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذى الحق ان بهما
هو سيبويه فانه هو القائل به وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكر مع ان كلا الى
القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فيما يدل على منع المكسورة
المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ماسبق وما يدل على ان عدم منع ان المفتوحة
المفتوح ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى فاعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه
وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدا
لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اى حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه
اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب
حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح والذم وغير ذلك فلو

حذف المبتدا

فلو ظهر المبتداء فى ذلك وجب حذفه انه عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره وهو
زيد كقول المستهل اى المبتداء المحذوف جوازا مثل المبتداء المحذوف فى قول المستهل الحبيب
للهلال الرافع صوته عند ابصار الهلال والله اى هذا الهلال والله والقرينة الحالية
وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصد المستهل تعيين بالاشارة
عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويرونه كما يراه وانما الحق بالقسم جريا على العادة
المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جائزا
لقيام قرينة من غير اقامة شئ مقام الخبر المحذوف جوازا فى قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على القول
الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف
غير سادة مسده اى ففى وقت خروجى السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا
واجبا فيما التزم اى فى تركيب التزم فى موضعه اى فى موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك فى اربعة ابواب
على ما ذكره المص وثانيها المبتدا اى الذى وقع بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود
لان لولا لامتناع الشئ لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم فى موضع الخبر جواب لولا فيجب
حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا فلا يجب حذفه
كما فى قوله ولولا الشعر بالعلماء يزرى لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين واما
على مذهب الكسائى الاسم الذى بعدها فاعل بفعل مقدر اى لولا وجد زيد وقال الفراء
لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها وثانيها كل مبتدا كان مصدرا صريحا او مأولا به منسوبا
الى الفاعل او المفعول به او كليهما وبعده حال او كان اسم التفضيل مضافا الى ذلك المصدر
وذلك مثل ذهابى راجلا وضربى زيدا قائما اذا جعلت زيدا مفعولا به ومثل ضربى زيدا قائما

ادقائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شرب السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما وذهب البصريون

الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما في ظرف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك

اي زيد حاصل عندك فيقع اذا كان قائما حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان

في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضي هذا

ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة وهو حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان والعدول

عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة الذي يظهر لي ان تقدير نحو ضربي زيدا ليس قائما اذا

الحال عن المفعول او نحو ضربي زيدا ليس قائما اذا كان الحال عن الفاعل او لا ثم تقول حذف المفعول الذي

هو ذو الحال فيقع ضربي زيدا ليس قائما بحر نحو ذي الحال مع قيام القرينة كما تقول الذي ضربت

قائما زيد اي ضربته ثم حذف ملابس الذي هو خبر المبتدا والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما

تقول راشدا مهديا يا فعلي هذا يكون مصونا عن تلك التكلفات البعيدة وقال

الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل فحصل ما تمامه متعلقات المبتدا والخبر عندهم

المحذوف غير شيء سد مسده وتقييد المبتدا المقدم عوضه الاستعمال ودهب الاخفش

الى ان الخبر الذي سدت الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه

قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه معنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا

الا قائما ... كل مبتدا اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى

مع وذلك مثل كل رجل وضيعته فخبر المبتدا واجب اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا

الخبر واجب حذفه لان الواو تدل على الخبر الذي هو مقرون فاقيم المعطوف موضعه

وابعها كل مبتدا يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك

وبقاءك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه

والعمر والعمر بمعنى الواحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعمالهم اياه ... خبر ان

واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمسة الباقية وهي ان وكان ولكن وليت

ولعل وهو من نوع هذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الصحيح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء عملت

رفعا ونصبا مثل هو اي خبر ان واخواتها المسند الشيء الخبر بعد دخول هذه الحروف عليهما فقوله المسند

شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا لنفي الجنس ومنها فقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه

بعد دخول هذه الحروف عليهما ... فيها لفظا ومعنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في

ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى الابن ليس مما تدخل عليه ان هذه المعنى بل انما

دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسم هذه الحروف

ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند

فما يحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم ابوه مثل قائم في ان زيدا قائم

فان المسند بعد دخولها الى احد هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدا اي حكمه كحكم خبر المبتدا في اقسامه

من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا او مثبتا ومحذوفا في شرائطه من

انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبر الوجود شرائطه

وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدا يصح ان يقع خبر ان حتى يرد انه يجوز ان يقع

اين خبر ومن ابوك ولا يجوز ان يقع اين ومن خبر ان الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه

لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم خبر المبتدا وذلك لان هذه الحروف فرع على الفعل في العمل فلا يتصرف في

عملها ايضا بان العمل الفرعي ان يتقدم المنصوب على المرفوع ولا ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما علمت الفعل

ليعلم انه عامل يتصرف في معمولها بتقديمها عليها الا كما يتصرف في معمول الفعل لنقصانها من درجة الفعل الا
ان يكون الخبر ظرفا اى ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا كان ظرفا فانه اذ ذاك حكمه في جواز التقديم اذ الظرف لا
معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي الحجرة انما ... الاسم ... من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم
في الظروف اتساعا لا يتوسع في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس اى لنفي صفة الجنس نحو لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل
لا لنفي الرجل بنفسه هو المسند الى الشيء هذا شامل لخبر المبتدا وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اى بعد دخول
لا فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان مثلا ... نحو لا غلام رجل
ظريف ... والتعدد ... المشهور ... لا رجل في الدار ... الخبر ... في الدار صفة ...
لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ان يقع صفة ... اى في الدار خبر ... الظرف ...
لان النكرة لا تبعد ... بالظرف ... يلزم الكذب ... غلام رجل ...
الظرف وغيرها يحذف خبرها حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله
الا الله اى لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اى لا يظهرون الخبر في اللفظ لا ضير لا حزن عندهم
واوجب ان المراد ... لا فتى ... تقدير ... قولهم لا اهل ولا مال لنفي الاهل والمال
التقدير ... على التقديرين ... في مثل لا رجل قائم ... اسم ما ولا المشبهتين
بليس في معنى النفي والدخول على المبتدا والخبر ولهذا ... عملها هو المسند اليه هذا شامل
للمبتدا ولكل مسند اليه بعد دخولها فخرج به خبر اسم ما ولا ... عرفت من معنى الدخول نحو زيد
ابوه في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما ... النكرة بعد لا لان لا
لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانها تعمل في المعرفة والنكرة هذه لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا
يعملونهما ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتدا كما كانا قبل دخولهما على

اهل الحجاز وورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اى عمل ليس ... شاذ لقلة المشابهة بليس
لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك ... النفي مطلقا بخلاف ما فانها لنفي الحال فيحصل ... السماع
نحو قول الشاعر من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اى لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه لو كان
لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت ... المسند اليه المسند
في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد
فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها وخفة النصب
فقال المنصوب هو ما اشتمل على علم المفعولية وقد تبين شرحها في المرفوعات والمراد
بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو
رايت زيدا والمسلمات واباك ومسلمين ومسلمين فمنه اى من المنصوبات او بما اشتمل على علم المفعولية
المفعول المطلق سمى به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل
الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحد
منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل
فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا يكون موثرا
فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وجم جمامة وشرف
شرافة وانما ذكر لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام
اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكورة صفة للفعل وهو اعم من ان يكون
... مذكورا نحو ضربت ضربا وخرج المصادر التي ... لم يفعلها ... حقيقة ...
... صفة للفعل المراد ... ذلك ... بل ان الفعل ... على ... وليس ... كما ... الاسم ... المراد ...

فان معنى الاسم ...

عليه
اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فاعله فاعل
فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذا خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان
للكراهية اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه
ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهية فاذا اعتبرت
بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار
الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار
بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا و
مانعا وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل
على بعض انواعه والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع
وجلسة بفتحها للعدد فالاول الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن
الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين وجلوسات الا اذا قصد
به النوع والعدد بخلاف الاخيرين اللذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم وفتحها
وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير اللفظ لفعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا وامكنه [illegible]
نحو انبته الله نباتا اي انبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك
لمن قدم من سفر خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم التفضيل ومصدريته باعتبار
الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا
اي سماعا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي
رعاك الله وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه وجدعا اي جدع جدعا

والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا
وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال افعال العاملة في هذه الستة وهذا
مع وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا احمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا واجاب
بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام
نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا لك وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اي
قياسا يعلم له ضابطة كلية يحذف معه الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اي من
هذه المواضع موضع ما وقع اي مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه
لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد نفي داخل على الاسم لا يكون المفعول
المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت
الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية
او وقع المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه
فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع
بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا وما انت الا سير البريد
اي تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها
على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدأ
والى ما ليس بفعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اي تسير سيرا مثال
لما وقع مثبتا بعد معنى النفي وزيد سيرا سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها
اي يسير سيرا

يؤكد لنفسه وذاته لا امر بغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اى لهذه الجملة

محتمل غيره اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اى حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر

وقع مضمون جملة وهى قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لا معنا يحتمل الصدق والكذب والحق والباطل

ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره اى غير المفعول المطلق لانه ليس من حيث هو منصوص

عليه بلفظ المصدر هو مؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث لعبث

انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره لبندفع الغير ومرادها

ينبغى ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليكون مقرر حتى

يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير

ولابد فى تعميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اى مثنى مضاف الى الفاعل او المفعول لئلا يرد

مثل قوله تع فارجع البصر كرتين اى رجعا مكررا كثيرا وفى المثال من تتمة التعريف لفائدة هذا

القيد تكلف مثل لبيك اصله البك لبين اى اقيم بخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح

عن مكانى اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثى بحذف

زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان

المكان بمعنى لب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اى اسعدك

اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد متعدى بنفسه بخلاف لب فانه

يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اى اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفا

بما سبق فى المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة

حرف الجر فانهم يقولون فى ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون فى مررت

اى من المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اى موضع مفعول مطلق

وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول

وباثره غرضه المطلوب منه بتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله فشدوا الوثاق فاما منا بعد

اى بعد شد الوثاق واما فداء فقوله شد الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب

من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد

واما فداء اى اما تمنون منا واما تفدون فداء ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق

وقع للتشبيه اى لان يشبه به امر اخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه

علاجا اى حال كونه علاجا اى فعلا من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت

مشتملة تلك الجملة على اسم كان بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق احترز عن نحو مررت بزيد

فاذا له صوت صوت حمار وعلى صاحبه اى على صاحب ذلك الاسم الذى قام به معناه احترز عن نحو

مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار اى يصوت

حمار من صات الشئ صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا

بعد جملة وهى قوله له صوت وهى مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب

ذلك الاسم وهو الضمير المجرور فى له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى

امرأة مات ولدها ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة

لا محتمل لها اى لهذه الجملة غيره اى غير المفعول المطلق نحو له على الف درهم اعترافا اى يعترف

اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهى له على الف درهم لعزلها لان مضمونها الاعتراف لا يحتمل

لها ما سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اى نفس المفعول المطلق لانهما

يحترز به عن نحو لزيد رهد رهد ... لان الرهد ليس من افعال الجوارح

بوزيد ان الحرب واقع عليه بل متلبس بفرح به الفاعيل الثلاثة الباقية فانها لا يقم ذا
منها ان الفعل واقع عليه مبنيا فيه او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته الفعل بالفاعل
فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما يليه هو فاعل
او حكما فخرج بمثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا اشكل بمثل
اعطي زيد درهما فانه يصدق على درهما انه واقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان
مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد عليه انه لو قال
ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده
الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل
فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام
او الشرط نحو من رايت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه خبر ان نحو من البر ان تكف
لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال
من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال بحضور كلمة المتوجه اليها اي زيد
مكتفيا للقرينة الحالية ووجوبا في مواضع خصصها بالذكر لحصر الحذف فيها ليس الحذف في باب الاغراء والتحذير
على المترتب للكثرة مبلحتها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي
مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة المحدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة
اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث
واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت مكانا ما هو لا مهجورا الاجنبي
اي اهلا اي اقاربك لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من

من تلك المواضع الاربع المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما
مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليه
حرف النداء وقصد نداؤها في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه اذ
حرف النداء الجزء المتفجع لا للتحويل بمنزلة المنادى وقصد نداؤه فخرج بهذا القيد عن تعريف
المنادى ولهذا افرد القسم لكلامه بالذكر فيما بعد وفيه حكم بان المندوب ليس كما قال بعضهم
منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له
تعال فانا مشتاق اليك فلا بد لادخاله تحت المنادى كما فعل صاحب المفصل وقيل ظاهر من
كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى مبنيا بحسب النائب مناب ادعو من الحروف الخمس وهي يا وايا وهيا
واي والهمزة واحترز بسعى نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا بان يكون الطلب
الطلب لفظيا نحو يا زيد او تقديريا بان يكون اليه مقدرا نحو قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا
اي يا يوسف او للنيابة اي نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية
بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى الملفوظ
مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا وانما
المنادى عند سيبويه على انه مفعول به ونصبه الفعل المقدر
واصله ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة
حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد حرف النداء لسد مسد الفعل
وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء الافعال وعلى هذين المذهبين لا يكون
من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف على المذهب كلها مثل يا زيد

وجملة وليس المنادى احد جزئى الجملة فعند سيبويه الجملة اى الفعل والفاعل مقدّر وعند

المبرّد حرف النداء قائم مقام احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل معقدة وعند ابى على احد

جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه وبنى اى المنادى فتمّم بيان البناء والخفض والفتح

على النصب بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار فى بيان النصب بقوله وينصب ما سواها

على ما يرفع به اى على الضمة او الالف او الواو التى يرفع به المنادى فى غير صورة النداء

اى الفعل مسند الى الجار والمجرور واعنى به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم عوملام

لشبه الكلام ان كان اى المنادى مفردا اى لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل

اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه معرفة قبل النداء او بعده اما تعيين المفرد المعرفة

لو توجد موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكان لخطاب الحرف فيمكن كونه مثلها

افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد ادعوك وهذه الكاف كالكاف فى ذلك لفظا ومعنى وانما

ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الاسم المبنى مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبنى

على الضم اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبنى على الالف

ويا زيدون مثال المبنى على الواو ويخفض اى يجر المنادى بلام الاستغاثة اى بلام تدخله

وقت استغاثته وهى لام التخصيص ادخلت على المستغاث لا له على انه مخصوص من بين امثاله

بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا تلتبس المستغاث له اذا حذف المستغاث لم يعلم ان المطلوم

فى هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير

التى هى يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت

على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث

لحاصل

له حاصل بوقوعه على المستغاث او عطف مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا

لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول اللام الاستغاثة على انه مبنى لانه كانت مشابهة للحرف واللام

الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل

وقيل فيخفض المنادى بلام التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب مثل يا للماء

ويا للدواهى ولام التهديد مثل يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المتن ذكرهما وكيف يصدق

قوله فيما بعد وينصب ما سواها كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة

كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضره فيستريح من الخصومة

المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فينقضى من التعجب وقيل هو من لام التعجب بعجب اخر ذكره المصنف

وهو ان المنادى فى قولهم يا للماء او يا للدواهى انما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء والدواهى

ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل

لانتفاء ما يقتضى فتحها كما هو ظاهر مما سبق ويفتح اى يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها

الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام يقتضى الجر والالف الفتح

فبين اثريهما تناف فلا يجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء للوقف وينصب ما سواها اى

ينصب بالمفعولية ما سوى اى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام والالف لفظا او تقديرا

ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهى المفعولية متحققة فيه ولا مغير عن

حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون

مفردا لكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول هو ما لا يكون مفردا

لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثانى هو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا

والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقول لغير معين او لرجل غير معين
وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوب لاحتمال التعيين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا
ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه غير معين لم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين
بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد المثال له دون القسمين مع ان الثاني يحتمله
فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا من العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة
باسرها مع كون هذه الامثلة كلها لما سوى المستغاث فلا حاجة لايراد مثال له على حدة وتوابع
المنادى المبني على ما يرفع به المفرد حقيقة او حكما اي بعد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى
المعرب بعد اللفظ فقط وقيد بالمبني لكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بلا الف لا يجوز فيها الرفع نحو يا
زيد العمرو لان للمتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع لكونها مفردة احترازا عما لو لم يكن مفردة لا حقيقة
ولا حكما بلا اضافة المعنوية لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة
بل تكون مضافا لفظيا او مشابها بالمضاف لما فانها انتفت فيها الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها
المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب
نحو يا زيد الحسن الوجه في التأكيد والحسن الوجه والحسن وجهه والحسن بوجهه ولما لم يجر الحكم الاتي في التوابع
كلها بل في بعضها لم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري هذا الحكم
فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التأكيد اي المعنوي لان التأكيد اللفظي حكمه
في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا وكان الخليل عند المصنف ذلك
ولذلك لم يقيد التأكيد بالمعنوي والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
فان حكمها ليس حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عارض المعرب

فيجوز

فيجوز ان يكون تابعا للفظ وينصب حملا على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا
لمحله وهو هنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التأكيد ويا زيد
العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالهما لانهما اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان
ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل ابن احمد وهو استاذ سيبويه
في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى
مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضم او ما
يقوم مقامهما ولكن لما لم يباشر حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو
ابن العلاء النحوي القارئ المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه
تعدد حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله
ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في نزع حرف اللام
عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار الرفع لانه امكن جعله منادى مستقلا بنزع
اللام عنه مثل النجم والعتق فكابي عمرو اي فابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع
جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضاف
بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فتنصب اذا وقعت تابعا ايضا لان حرف
النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التأكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل يا عبد الله
في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف
بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع
دخول يا عليه فهو المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى

باشر حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف
منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا
فيه مطلقا اي حال كونه كل واحد منهما مطلقا في هذه الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين
او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد اخا عمرو
يا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اذا كان
منادى لان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحة المبني عن جواز ضمه
فان جواز الضم لا يكون الا للمبني على الضم الموصوف بابن مجردا عن التاء او ملحوقا بها اعني
ابنة بلا فصل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف
ابن عمرو مضافا اي حال كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر وكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم
لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه
والكثرة مناسبة للتحقيق فخفف بالفتحة التي هي الحركة الاصلية لكونه مفعولا به واذا نودي المعرف
باللام اي اذا اريد نداءه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اي مع هاء التنبيه بين
حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع اداتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا
الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا يعني العرب رفع
مثلا او رفع صفته وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل مثلا هو المقصود
بالنداء فالتزم رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة لحركة البناء التي هي علامة المنادى
على انه هو المقصود بالنداء فهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى
ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه اي توابع الرجل عطف على

الرجل

الرجل اي التزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل
ذو المال لانها اي التوابع توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني
وقالوا ايضا على قلة يجوز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما كون اللام
عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت
اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقع في سعة الكلام الا ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر
اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام
فيه لكونها ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان
اصله الاناس ولكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم
ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة
بالوصل عني لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ
في الكلام في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تكسبانا شرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا
عليها بانه شديد الشذوذ ولك اي جاز لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب يكون فيه المنادى
المفرد المعرف مكررا اسم يرد بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب
اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور
ويتم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضافا الى
عدي المحذوف بقرينة المذكورة وذلك مذهب المبرد والسيرافي لان الفتح في مكان النصب لان
يكون في الاصل يا تيم الضم تيم عدي فتح اتباعا للنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو ويتعين النصب في
الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وعلم ان تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة

عن البيت لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا للتيم يا تيم لا تركنوا اعراني

يهجوا فيلقينكم في سوءة اي مكروه من قبيل يعني بمهاجاة اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز

فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء والاكتفاء بالكسرة

ان كان قبله كسرة احترازا عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان

الوجهان يعني قلب الياء الفا في النداء لان النداء موضع التخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء

بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود من الكلام فخففنا يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة

دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتح اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان

وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم واشهر لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه

الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها بدليل المتمثل على الياء العيوه بل بحد في القلب فلا نقول يا عدا

ويا لطف عدرا وقد جاء شاذا اذا ثبت في المنادى المضاف يا غلام ما الفتح اكتفاء بالفتح عن الالف

ويكون للمنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حال الوقف تقول يا غلاه

ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي

على الوجه الاربع كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر اختصا عليها لكثرة استعمال مثلها

في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت معا اي قالوا يا ابت ويا امت ابدل

بابدال الياء تاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على تقدير حركة الياء او مكسورة لمناسبة

الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائهما مجرى المفرد المعرفة ولم يذكر لقلته وقالوا

يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فلم يقولوا يا ابتي ويا امتي

احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه بناء على جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة

هذه الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي لا تقع يا ابن اخي ويا ابن خالي الا بالنظر الا ابن

الى فانهم يقولون يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة مثل يا ابن غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن

عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء اكتفاء وقالوا ابن زيادة وجعلوهما في

المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول

اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصايص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى

جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة

اي ضرورة شعرية دعت اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف

في آخره اي آخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة نحوية مقتضية للحذف المسكن

للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى

بالقياس ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا الغير المجرور

الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادى على التقدير الثاني امور بعضها ثلثة ما عداها معه

ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه

ليس آخر جزء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس جزؤه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم

فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب

او البناء ثم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصايص النداء ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة

تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ كان

من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه

زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع ولا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة كـ

حكمه كما انه لا يغير والشرط الرابع لحذف الحرفين مجموعين وهو ان يكون المنادى اسما علما زائدا

على ثلثة احرف لانه لعلميته مناسب التخفيف بالترخيم لكثرة النداء العلم مع انه لشهرته يكون

فيما ابقى منه دليل على الحذف ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية العرب وهو ثلثة

بل لعله موجب واما اسما متلبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة لان التاء تفرع

على الزوال فيكفيه ادنى مقتضى السقوط فكيف اذا تم موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي بالنداء

فيقال نحو ثبة ورناة بعد الترخيم على حرفين لانه بقاؤه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء فكان

ناقصا عن ثلثة اذ التاء كالجزء بعينها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة

الا ما شذ نحو يا صاح بالصاحب مع شذوذه فالوجه ترخيمه لكثرة استعماله منادى ولما

فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف لسبب فقال فانكان في آخره اى آخر المنادى

زيادتان كانتا في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا لمعنى واحد نحو عثمانية

ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا معا للانثى وزيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما

الا التاء كما اذا جعلتهما علما من الوجه اى الحسن كما هو مذهب سيبويه لانهما لم

فيما جمع اسماء علم هو مذهب غيره لانه يكون من باب عمار ومروان او كانتا في آخره حرف صحيح اى

اصلي في التبادر الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الا ما لا يخرج منه نحو سعلات

لانه لا يخرج منه الا الذاهر اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليدخل مثل

فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اى الف او واو او ياء ساكنة

حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها

ولكنها تخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اى والحال ان ما في

آخر حرف

آخر حرف صحيح قبله مدة الذي من اربعة احرف من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم

من حذف حرفين منه عدم بقاء على اقل ابنية العرب ولهذا لم يلحظ هذا المقيد

في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو بنون بقيلون يرخم بحذف زيادتيهما لابقاء

الكلمة على حرفين لبس للترخيم حذفتا اى الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما في

الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا واما في الثاني فلانه لما حذف

الاخير مع صحته واصالته اصالة حذف المدة الزائدة لئلا يرد المثل السائر حملت

على الاحد لاسد ويلك من النقص وان كان مركبا وعلم من بيان شرط الترخيم انه

لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير

فيقال يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لتنزله منزلة تاء التانيث في كون كل واحد

منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وانكان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلاثة

فحرف واحد اى فيحذف حرف واحد ولحصول الفائدة للقصر وعدم موجب حذف الاكثر — فواحد

نحو يا حار في حارث ويا مال في مالك وهو اى المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت

بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال

الاكثر فيقال يا حار بالجر بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي ثمود يا ثمو بواو مضمومة بعد الميم — ياحار

وفي كروان يا كرو بواو متحركة بعد نحو وقد يجعل قد للتقليل اى ويجعل المنادى المرخم

على استعمال الاقل اسما براسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون في آخره ولعل الاولى حكم نفسه لا

حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة براسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو

اسما براسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا بد من قلب الواو ياء وكسر ما قبلها كما في ادلو ويا كرا

كذا لانه لما جعل كرو اسما بر اسمان يقع مانع الاعلال وهو وقوع الساكنة بعد الواو فقلبت

الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولذا استعمل في العرب صيغة الندبة في بلحاسة في

المندوب لانه لا يدخل عليه سوانما الكونها استعمل صيغتها فكانت اولا مانا يتوسع فيها

باستعمالها غير المنادى والمندوب في اللغة ميت عليه يبكي كما في وبهتحاسنه ليعلم الناس

ان موته امر عظيم لبعد ردّه الى البكاء وليشاركوه في التفجع بد معنى الاصطلاح وهو

المتفجع عليه وجودا الحديثما بيّاراد فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه

كالميت الذى يبكى عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده

عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب

لفقد الميت فقوله يشامل القسمين المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه

ويا مصيبتا واختص المندوب بوا تمييزا له عن المنادى لعدم دخولها عليه

بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اى حكم المندوب في الاعراب والبنا

حكم المنادى اى مثل حكمه يعنى اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى

فحكمه في الاعراب والبنا مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يبنى

واذا كان مضافا او مشبها به فينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع

اقسام المنادى ليرد انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة ولك زيادة الالف

في اخره اى اخر المندوب لمدّ الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اى التباس

ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مجانس لحركة اخر المندوب

من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلاميكيه لا واغلاماكاه

لا التباسه

لا التباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت وا

غلامكموه اذ الميم اصله ضمة لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين

اثنين وجاز لك الهاء اى الحاقها بهذه المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب

من قسم المندوب المتفجع عليه الا الاسم المعروف الذى اشتهر المندوب

به ليتعذر النادب بمعرفة في ندبة المتفجع عليه فلا يقال وارجلاه انما اشتهر بهذا

اللفظ مندوب خاص اشتغل الذهن اليه ويعرف به ليتعذر النادب بالندبة

عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه

الطويل لان اتصالها بالصفة ليس كما اتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جئ

به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جئ بها بعد تمام الموصوف للتخصيص

او التوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وازيداه الطويلاه

خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف

بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه لا

انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف

المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان

فقال واجمجمتى الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف

النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس وبغيره ما كان نكرة قبل النداء

سواء كان معرفا بالنداء كيا رجل او لم يعرف كيا رجلا لان ندائه لم يكثر كثرة

نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة

اى ولا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب

فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه فيقتصر على هذه من المعارف التي يجوز

حذف حرف النداء العلم سواء كان مع البدل عن حرف النداء كلفظ الله تعالى فانه لا يجد منه مع

الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير البدل نحو يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف والمعرفة

اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اى يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو اى هذا

اى يا ايها الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان يتصف هذا بذي اللام والمضاف

اى معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصول نحو من لا يزال محسنا احسن

واما المضمرات فنشذ نداؤها نحو يا انت وما ايال وشذ حذف حرف النداء من اسم

في اصبح ليل اى صبح صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شهرة وذا

قالته امرأة القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اى يا مخنوق قاله شخص دفع في الليل

على ابله مسئلو منفقة وقال افتد مخنوق فحذف حرف النداء من اسم جنس بترخيم

غير العلم قيل هو رقبة بعيد وفيها الكسر وديقولون اطرق كرا اطرق كرا

ان النعامة في القرى فتسكن ويطرح حتى يصاد بمعنى النعامة التي هو الكروان قد اصطيد

وحمل الى القرى فلا تخل ايم وقد يحذف المنادى لقيام قرينة نحو الا يسجد وا بتخفيف الا على

انه حرف تنبيه ويا حرف النداء اى يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول اليه على الفعل بخلاف

قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت

نونها في اللام ويسجدوا فعل مضارع بسقط نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة

التي تجب

التي يجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اى مفعول اضمر اى تدبر عامله الناصب

له على شريطة التفسير الشريطة والشرط بمعنى واحد واضافتها الى التفسير بيانية اى اضمر عامله

بناء على شرط هو تفسيره اى تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع

بين المفسر والمفسر وهو اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه

احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يوجد به عن يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون

الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه او زيدا انت ضاربه مشتغل

ذالك الفعل او شبهه عنه اى عن العمل في ذالك الاسم بضميره اى بالعمل في ضميره حاصله

ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذالك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل

فيه لبسبب ذالك الاشتغال لا لسبب اخر بحيث لو سلط هو مجردا عن ذالك الاشتغال عليه

اى على ذالك الاسم هو اى احد الامرين من الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اى ما يناسبه بالترادف

او اللزوم لنصبه اى النصب احدهما لذلك الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر

فيقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيد ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد

ذالك الاشتغال ليخرج زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله

بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه رفعا اياه بعض مانع عن ذالك وبقيد النصب بالمفعولية خرج

خبر كان نحو زيدا كنت اياه وههنا صور اربعة احدها اشتغال الفعل بالضمير مع

التقدير لتسليط بعينه والثاني اشتغاله بالضمير مع تقدير لتسليط ما يناسب الفعل

بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير لتسليط ما يناسب الفعل باللزوم الرابعة

اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور الا بتقدير لتسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا

ادير القسم اربعة امثلة ثلاثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلاثة وواحد للمشتغل
بالمتعلق والاحسن في توضيح المرام تاخير المثال للمشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجميعها نحو زيد ضربته
مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط بعينه وزيد مررت به مثال للفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء يرادف جاوزت وزيدا
ضربت غلامه مثال للفعل المشتغل بالمتعلق مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم وزيدا
حبست عليه مثال للفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء
على الشيء يلزمه الملابسة للمحبوس عليه ينصب في هذه الامثلة بفعل يفسره ما بعده
اي ضربت يعني الفعل المفسر الناصب لزيد في ضربته اعني ضربت المقدر فان الاصل فيه
ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس
جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت
فان ضرب الغلام يستلزم اهانته ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست
عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب
او يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المص فقال ويختار في اسم المذكور
الرفع بالابتداء اي بكونه مبتداء لتجرده عن العوامل اللفظية يصح رفعه بالابتداء ويرجح عند
عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان القرينتين الصحيحتين فيهما متساويا
لوجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فحيث لم يوجد للنصب قرينة اخرى ترجح الرفع لسلامته
عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة
المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع

غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت
القوم واما زيد فما اكرمته فان العطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة
للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتداء بخلاف عطف الاسمية على الفعلية
فانه كثير الوقوع وكلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف انما قال مع غير
الطلب احترازا عما اذا كان مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب لان الرفع
يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل وفي مثل اما مع غير الطلب اذا للمفاجاة الواقع على
الاسم المذكور للمفاجاة في كونه من اقوى القرائن نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو
فان المختار فيه الرفع لان اذا للمفاجاة لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث
الظرف من ان اذا المفاجاة يلزم بعدها الجملة الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها
بعدها فلا تناقض ويختار النصب في اسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها
على جملة فعلية متقدمة عليها للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوف والمعطوف عليها
في كونهما فعليتين نحو خرجت وزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس لم
ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدم معمولها لضعفها في العمل نحو ما
زيدا ضربته ولا زيدا ضربته وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته
وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام نحو من زيد اكرمته ولم يقل همزة
ليشمل نحو هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبح لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد
في الاصل فلا يكتفي بتقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازات في الزمان نحو

اذا عبد الله يلقيه فاكرمه و بعد حيث الدالة على المجازاة نحو حيث زيدا تجده

فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي نحو زيدا

اضربه و زيد لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا

الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي في هذه المواضع مواقع

الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيما الفعل

والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي الالتباس

ما هو مفسر في حال النصب لا في حال الرفع حيث هو مفسر في هذه الحال بل من حيث خبر في حال الرفع

بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة

مخالفة للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبريته وذاتيته ما هو مفسر على تقدير النصب

ووصفيته لا بينه بوصف المفسر وبين المفسر فان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى

انا كل شيء خلقناه بقدر نصب كل على الاضمار وبشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل

خلقناه خبر الكان موافقا للنصب في اداء المعنى ولكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر

فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق لله تعالى كما هو للمذهب المعتزلي في الافعال

الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فالمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت

في مثل زيد قام وعمرو اكرمته اي عنده اوفي داره نحوذلك لانه يصح العطف على الصغرى

لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات

وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان

مستويان

مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع يكون اسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية

وفي النصب يكون فعلية فيعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف

مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد

بينهما اذ الكبرى ايضا قريب غير منفصل عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار

المبدا فالصغرى اقرب ويجب النصب اي النصب في اسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد

به ههنا ان ولو فان اما واذا وان كانت من حروف الشرط لحكمها ما سبق من اختيار الرفع

مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا

والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدها لوجوب دخولها على الفعل لفظا او تقديرا نحو

ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال حرف التحضيض وليس ان زيد

ذهب به منها اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيد فيه وان كان يظن في بادي

النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور بعد حرف

الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل

مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب

وكذا مناسبه اعني اذهب كما قلت لا يحصل المناسب في اذهب في التقدير مناسب لحرف بعد

مثل يلابس واذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيد يلابس الذهاب به او يلابس

احد بالذهاب او اذهب احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع

اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اي الرفع زيد